رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العدد(1696) السنة السابعة - الثلاثاء (12) كانون الثاني 2010

يوجد جهاز فرز الألوان (فلم) نوع فوجي
معروض للبيع فعلى الراغبين بالشراء
الاتصال على الارقام التالية:
٠٧٩٠١٩١٩٢٩٠ - ٠٧٧٠٢٧٩٩٩٩٩
أو الاتصال عن طريق الايميل
Jwd_a@yahoo.com

تدعو البرلمان إلى اتخاذ إجراءات قانونية بحق الأعضاء المتطاولين على رموز العملية السياسية

الرئاسة تستنكر تصريحات ظافر العاني وتحذره برفع الحصانة

بغداد / المدى

دعا بيان صادر عن اعلام مكتب رئيس الجمهورية مجلس النواب الى النظر في اتخاذ اجراءات قانونية تصل الى حد رفع الحصانة بحق النواب الذين يتطاولون على اسس النظام الحالي ويتمادون في التجاوز على رموزه الدستورية وذلك تمهيدا لمثولهم امام القضاء العراقي. واكد البيان الذي حصلت المدى على نسخة منه على ان المصالحة الوطنية لا غنى عنها ولكنها لا يمكن ان تعني ابدا النكوص الى الماضي او التصالح مع الساعين الى العودة ببلادنا الى ازمنة الجريمة والاستبداد.

وتأسف البيان بشأن ظهور تصريحات ومواقف مضادة للديمقراطية في الاعلام و من على منابر البرلمان ومواقع حكومية مسؤولة اخرى، مما يستوجب، حسب البيان، التصدي لها وفقا لاحكام الدستور والقوانين التي صدرت بموجبه.

ورأى البيان ان التصريحات التي اطلقها ظافر العاني ومحازبيه وتهجمها على الرموز الوطنية التي حاربت الدكتاتورية انما تكرس لاضعاف الوضع الراهن والاساءة للحركة الوطنية والتشكيك برموزها وبالعملية السياسية نفسها، غير مستثنين ايا من قادة البلاد، بدءاً من الرئيس ونائبيه ورئيس الوزراء ومجلس النواب، وصولا الى كل ابناء الشعب ممن وقفوا بوجه الدكتاتورية وناضلوا لاسقاطها. وهذه الاتهامات انما تنسحب على عدد من حلفائه الحاليين الذين شاركوا زملاءهم في معارضة النظام الدكتاتوري ومقارعة ذلك النظام، وليس جديرا بهم ان يتمسكوا بالصمت الذي يبدو في مثل هذه الحالات مريباً.

وذكر البيان بأن الاتحاد الوطني الكردستاني استضاف ظافر العاني في مقره ببغداد بعد سقوط نظام الاستبداد حيث كان العاني قد لجأ اليه مرعوبا، ومكث فيه بضعة اسابيع، وزود بوثيقة عدم تعرض لحمايته، ولكن يبدو انه نسي اليوم ما كان عليه وما كان يتوقعه من غضب شعبي، مدعيا الان صفات لا يتحلى بها.

نص البيان ص ٣

السبت المقبل التصويت على الموازنة وشاويس نائبا لرئيس الوزراء

بغداد / نصير العوام

يستمر مجلس النواب بعمله إلى مابعد الانتخابات النيابية التي ستجري في السابع من اذار المقبل وفق ما حدده الدستور، فيما حددت اللجنة المالية البرلمانية السبت المقبل موعدا نهائيا للتصويت على الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ ، في وقت صوت البرلمان في جلسة الامس لصالح روز نوري شاويس نائباً لرئيس الوزراء في الحكومة الاتحادية خلال الفترة المتبقية من عمر الوزارة. إلى ذلك اخفق النواب بالتصويت على اعضاء الهيئة التمييزية للنظر بالمشمولين بقانون المساءلة والعدالة والتي تتكون من ٧ قضاة.

وقال النائب باسم شريف عن كتلة الفضيلة البرلمانية: ان رئيسة اللجنة المالية الاء السعدون ابلغت البرلمان بأن يوم السبت المقبل سيكون موعدا نهائيا للتصويت على الموازنة العامة.

واضاف شريف في تصريح لـ (المدى) امس الاثنين: ان اللجنة المالية البرلمانية ستقدم الموازنة السبت المقبل للتصويت بعد ان تنتهي الحكومة واللجنة البرلمانية من اجراء بعض التعديلات عليها ، مشيرا إلى ان اعتراض اغلب المحافظات على المبالغ المخصصة لها كان من اهم الاسباب التي عطلت الموازنة .

وعن مقترح تمديد عمل البرلمان اوضح النائب باسم شريف ان الدستور حدد الخامس عشر من شهر اذار المقبل موعدا لانتهاء عمل البرلمان وهذا مما لايستدعي تمديد عمله في الوقت الحاضر الا بعد الانتخابات ، واشار إلى ان البرلمان وبعد الانتخابات سيبحث امكانية التمديد ، ويتم ذلك بطلب من رئيس البرلمان ، شريطة ان تكون الجلسات استثنائية لمناقشة المواضيع التي تهم المواطن والبلاد بشكل عام .

من جانبه ابلغ النائب جابر خليفة جابرعن الائتلاف العراقي الموحد (المدى) بأن البرلمان صوت بالأغلبية الساحقة لصالح روز شاويس لشغل منصب نائب رئيس الوزراء خلال الفترة المتبقية من عمر الحكومة بدلا من برهم صالح".

وكانت الحكومة العراقية أعلنت في ٢٠ آب الماضي أن رئيس الوزراء نوري المالكي قبل استقالة نائبه برهم صالح بسبب ترشحه لمنصب رئاسة وزراء إقليم كردستان الذي يشغله منذ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٩.

ويعد روز نوري شاويس من القيادات البارزة في الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني. وكان قد شغل خلال السنوات الستة الماضية مناصب عدة في الحكومة الاتحادية منها نائب رئيس الجمهورية خلال فترة الحكومة المؤقتة التي ترأسها إياد علاوي عام ٢٠٠٤، ونائب لرئيس الوزراء في حكومة إبراهيم الجعفري عام ٢٠٠٥، ثم أصبح ممثلاً للبارزاني في اجتماعات المجلس السياسي للأمن الوطني عقب تشكيل الحكومة العراقية الحالية برئاسة نوري المالكي.

نواب يطالبون باعتماد الدستور في التعامل مع حزب البعث

حزب المالكي يدعو البرلمان الى الاسراع بالتصويت على المرشحين لهيئة المساءلة والعدالة

بغداد / احمد علاء

شدد اعضاء في مجلس النواب على اهمية اعتماد الدستور في التعامل مع حزب البعث ، فيما طالب حزب الدعوة الاسلامية بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي البرلمان الاسراع بالمصادقة على المرشحين لهيئة المساءلة والعدالة.

وقال النائب عن حزب الفضيلة الاسلامي باسم الشريف :"حظر مشاركة البعثيين في العملية السياسية مسألة دستورية ، ويجب ان نتفق على صيغة موحدة باعتماد الدستور والقانون فيصلا في التعامل مع القضية البعثية في العراق" محملا الحكومة مسؤولية عرقلة تفعيل الدور القضائي في حسم ملفات البعثيين المتورطين بارتكاب جرائم.

واكد النائب عن التحالف الكردستاني فرياد رواندزي رفض البعثيين المشاركة في العملية السياسية ، نظرا لتمسكهم بافكار الحزب المحظور:"ومن المعروف ان الحكومة جربت وفي اطار رغبتها بالحوار مع البعثيين لمرات عديدة ، الا انهم لم يغيروا ما في قلوبهم وعقولهم من فلسفة وفكر ونهج سياسي ، فهم مازالوا يصرون على الغاء العملية السياسية برمتها واعادة العجلة الى ما قبل التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣".

وحذر عضو الائتلاف العراقي الوطني موفق الربيعي من مخاطر تسلل البعثيين للعملية السياسية ، مؤكدا رفض الشعب العراقي عودة الحزب المحظور واستطرد قائلا: اعتقد ان عودة البعث الصدامي ، والدكتاتورية قضية خطيرة جدا ، فهل من الجائز اعادة تلك الصفحة ، استجابة لرغبة البعض ممن ما زالوا مغرمين بحزب البعث، متناسين جرائمه بحق الشعب العراقي على مدى اكثر من ربع قرن ؟

فيما قال نائب رئيس اللجنة القانونية في البرلمان سليم عبد الله الجبوري إن "هيئة المساءلة والعدالة لا صلاحيات لديها لإصدار قرارات، لكونها لم تتشكل قانونا ولم يصوت البرلمان على قانون لتشكيلها حتى الآن".

وأضاف الجبوري وهو من الحزب الإسلامي : أن "القرار يعتبر صادرا من هيئة غير قانونية وغير صالح للتطبيق باعتبار أنها لم تتشكل" أصلا. وأكد أن "بامكان هذه الكيانات الطعن في القرار بكونه صادرا عن جهة غير قانونية".

بالمقابل وصف النائب عن جبهة الحوار الوطني بزعامة صالح المطلك ، محمد تميم اثارة ملف البعثيين في الوقت الحاضر ، بانها تندرج ضمن اطار الدعاية الانتخابية لبعض القوى السياسية، وقال: يبدأ موضوع البعثيين عادة قبل الانتخابات كسلعة رائجة للتنافس على تاييد الشارع ، ولايمكن تفسير هذه السلوكية ، الا من باب الدعاية الانتخابية لصالح بعض الاطراف"

بدوره، قال رئيس "لجنة المساءلة والعدالة" في البرلمان النائب فلاح شنشل إن "قرار الهيئة جاء وفق معطيات وأدلة تثبت أن المطلك يروج ويمجد لحزب البعث المقبور".

وأضاف شنشل، النائب عن الكتلة الصدرية في البرلمان أن "هناك وثيقة من النائب الثاني لرئيس البرلمان (عارف طيفور) تكشف قيام المطلك بتمجيد البعث". وتابع "أن المطلك قال أمام البرلمان سأصوت باسم البعث، وهذه الكلمة بحد ذاتها ترويج لحزب البعث الصدامي والدستور يمنع التصويت لحزب البعث".

ودعا شنشل المطلك إلى "اللجوء إلى الجهات القانونية إذا كان لديه ما يثبت عكس ذلك".

لكن ثائر النقيب، المتحدث باسم قائمة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، اعتبر أن "هيئة المساءلة والعدالة غير قانونية ولم يصدر قانون لتشكيلها، لذلك فإن قرارها غير قانوني وغير حكيم ويهدف إلى إفشال العملية السياسية". وأضاف "سنتبع كل الوسائل لإلغاء القرار الذي نعتبره سياسيا وليس قانونيا".

وأكدت رئيسة الدائرة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حمدية الحسيني أن المفوضية "تلقت أسماء ١٥ كيانا سياسيا، بموجب رسائل رسمية". وأضافت أن "قرارا سيصدر من اللجنة المختصة في المفوضية للبت بمصير هذه الكيانات" دون تحديد موعد. وأوضحت ردا على سؤال أن "القرار في حال صدوره سيشمل جميع هذه الكيانات".

وكان البرلمان العراقي أقر، في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٨ قانون "المساءلة والعدالة" ليحل مكان قانون اجتثاث البعث، وينص على إجراءات اقل صرامة تجاه أعضاء المراتب الدنيا لحزب البعث.

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF ELECTRICITY

ELECTRICITY SECTOR RECONSTRUCTION PROJECT
Lot 4: Sub-Project No. 6 Rehabilitation for Existing 33/11kV SS
Sub-Project No.7 Extension for 33/11kV SS

Procurement Notice (PreQualification)

The Ministry of Electricity of Iraq (MoE) has received an Official Development Assistance (ODA) Loan from Japan International Cooperation Agency (JICA) to finance the procurement of materials and associated services for several sub–projects under the Electricity Sector Reconstruction Project which will consist of eight sub-projects.
MoE is inviting International Applicants/Contractors/Manufacturers to prequalify for Lot 4: Rehabilitation for Existing 33/11kV SS (Sub-Project No.6) and Extension for 33/11kV SS (Sub-Project No.7). Applicant can be a sole entity or a Leader of a Joint Venture / Consortium. The scope of work includes, but is not limited to, design, manufacturing, supply/delivery, demolition, civil works, erection/installation, training and testing and commissioning for the followings:
A) For Rehabilitation for Existing 33/11kV SS (Sub-Project No.6);
- Al Rusafa - Al Riyahth (2 x 31.5 MVA)
- Mid Kerbala – Al Salam (2 x 31.5MVA)
- 16 substations in total (inclusive of the above two)
B) For Extension for 33/11kV SS (Sub-Project No.7);
- Mid Dialah – Abu Jasra (2 x 16MVA)
- Mid Babil – Al Naseej (2 x 31.5MVA)
- 8 substations in total (inclusive of the above two)

The Prequalification Document for the above sub-project will be available at the Consultant's offices from January 18, 2010 to January 28, 2010 (10:00-16:00, except for Friday and Saturday). Applicants may receive the Prequalification Document in exchange of US$ 1,000 in cash (not refundable) in the address shown below:
Iraq Power Sector Reconstruction (IQ-P8) Project Office
Tokyo Electric Power Services Co., Ltd. (TEPSCO)
21 Najran Street, Um Uthaina, Amman, 11195, Jordan
Attention: Project Manager
Tel No.: +962-6-551-0592
Fax No. +962-6-551-3045
The applicant shall meet the minimum qualification, but not limited to: five project experiences under one contract in two countries other than home country of the applicant in the Middle East with successful operation of two years within thirty years (each certificate shall be attached). For more detail, refer to the PQ documents. Meaning and interpretation of qualification shall be based on the PQ documents (not this Procurement Notice).
The Application must be submitted on April 11, 2010 from 09:00 to 14:00 (Amman time).

بن حلي يصل بغداد لتأكيد دعم الجامعة العربية للانتخابات المقبلة

بغداد / المدى

وصل وفد من جامعة الدول العربية برئاسة نائب امينها العام احمد بن حلي إلى بغداد امس الاثنين في زيارة رسمية يجري خلالها سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين العراقيين.

وقال القائم باعمال بعثة جامعة الدول العربية بالعراق ناجي احمد شلغم في تصريح صحفي: ان الوفد برئاسة بن حلي ويضم عدداً من المسؤولين في الجامعة، مبينا ان بن حلي سيلتقى مع الرؤساء الثلاث وعدد من المسؤولين للتباحث حول اهم القضايا على الساحة السياسية، وقضية الانتخابات البرلمانية المقبلة وامكانية مساهمة الجامعة في مراقبتها.واشار المصدر إلى تسريبات اعلامية كشفت عن قيام عدد من الساسة العراقيين بمفاتحة الجامعة لحلحلة ازمة شطب اسم النائب صالح المطلك من الانتخابات.

وكيل الداخلية يؤكد لـ (المدى) إدخال ٥٤ مليار دينار لخزينة الدولة من شركات الحماية

بغداد / ايناس طارق

اعلن وكيل وزارة الداخلية لشؤون المعلومات والتحقيقات الوطنية اللواء حسين كمال عن ادخال الوزارة ٣٢ مليار دينار كضرائب من الشركات الامنية لخزينة الدولة خلال العام الماضي ، وقال كمال في تصريح خص به (المدى) ان ٢٢ مليار دينار اخرى تم استحصالها من تلك الشركات لصالح الضمان الاجتماعي للعراقيين العاملين معها.

واشار إلى ان مجموع الشركات الامنية العاملة الان في العراق بلغت ٢٤ شركة اجنبية و٥٧عراقية وجميعها تخضع لضوابط قانونية عراقية، مؤكدا ان القانون العراقي مايزال يطبق بحق تلك الشركات في حالة الحاق ضرر بأي مواطن او انتهاك المصلحة العامة، واوضح ان الشركات الامنية تعمل الان وفقاً لاليات التسجيل حيث تحصل على عقد تأسيس وتسجل في مسجل الشركات العراقي، التابع لوزارة التجارة ومن ثم موافقة وزارة الداخلية للسماح لها بالعمل الامني وحسب الضوابط المنصوص عليها في العقود المبرمة مع الجهات التي ترغب بتوظيف الشركات الامنية لصالحها.

بعد أن اكتشفت أنه مشمول بإجراءات اجتثاث البعث

الثقافة تلغي أمر تعيين نقيب الصحفيين

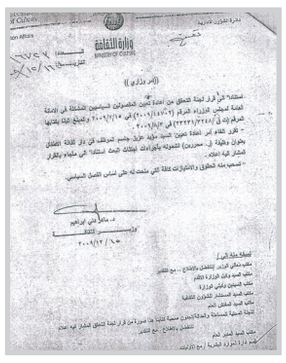

بغداد / المدى

قررت وزارة الثقافة إلغاء امر تعيين ما يسمى بـ(نقيب الصحفيين العراقيين) مؤيد عزيز جاسم اللامي من وظيفته في دار ثقافة الاطفال التابعة للوزارة ، لشمولة بإجراءات قانون اجتثاث البعث .

واصدر وزير الثقافة ماهر دلي الحديثي امرا وزاريا بإلغاء التعيين حصلت (المدى) على نسخه منه ، استنادا لقرار لجنة التحقق من اعادة تعيين المفصولين السياسيين.

واشار الامر الوزاري الى سحب الحقوق والامتيازات التي منحت للامي على اساس انه من المفصولين السياسيين.

هذا وقد كان اللامي قد قدم اوراقا تشير الى تعرضه الى الفصل السياسي إبان النظام السابق الى ان اللجنة المشكلة من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء اكتشفت ان المؤما اليه ، لم يتعرض للفصل السياسي و مشمول بقانون اجتثاث البعث ، وستقوم (المدى) خلال الاعداد المقبلة بفتح ملف اللامي.

من أين (لكم) هذا؟!

كلام اليوم

لايتميز العراق الجديد بديمقراطيته التوافقية، غير المتوافق عليها، ولا بفساده الاداري والمالي، المتعدد الأبعاد والميادين والوظائف ، بل بفوضى العمل القيادي على مستوى رئاسة الدولة بتكويناتها التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وفي جانب من هذا التمايز، يتبدى الايجابي المتمثل بالديمقراطية وتعدديتها ، حتى بات الصدامي فيها يفخر بنسبه الى النظام السابق، واعتزازه بالعمل في خدمة عائلة صدام حسين، بل وتخوينه لمن تخلف عن هذه الخدمة ، وأربأ بنفسه عن ان يختار العمالة لاجهزة الدكتاتورية ، على شعبه بديلاً عن الخلاص من العسف والتصفية الجسدية والملاحقة والسجن على ايدي جلاوزة النظام، باللجوء او الهجرة الى خارج البلاد!

وفي هذا السياق يتميز الوضع ما بعد اسقاط الدكتاتورية باعتماد تدابير واجراءات وقوانين "مغفلة" لا حكمة في تشريعها عزلت بموجبها اوساطاً اجتماعية وسياسية واسعة، بجريرة اضطرار افرادها للانضمام الى تنظيمات حزب البعث الحاكم، دون ايمان بأي قدر كان بما يمثله الحزب المذكور ، وفي الوقت نفسه ابقاء الابواب مفتوحة للمشاركة في العملية السياسية من دون ضوابط قانونية وسياسية واخلاقية ، تجنب الشعب والبلاد تسلل قيم وسياسات واساليب النظام الاستبدادي من جديد الى جسد الدولة "المضعضعة اصلاً" وهي في "طور التكوين"، واعادة بنائها بدأت واستمرت من "خرائب وفضلات" النظام السابق.

لكن التمايز لاينتهي هنا، وانما يستكمل بما يشبه المسخرة السياسية ، حيث يتصرف قادة البلاد دون أي تنسيق او تفاهم او اجندات مقرة، سوى ما تمليه على البعض منهم الاهواء والدوافع والاهداف الحزبية والشخصية، وان كانت تتعارض مع الوجهة العامة المتفق عليها ولو شكلياً.

ولم يعد من غير المألوف على المواطنين ان يقوم هذا المسؤول، أو ذاك القيادي على رأس الدولة والحكومة بجولة تشمل دولة أو عدة دول دون سابق اعلان، ويجري مباحثات باسم العراق ثم يعود ، لتبدأ زيارة مسؤول كبير آخر لنفس الدولة او الدول لكن المألوف في هذه الزيارات، ان مباحثات واحاديث وتصريحات كل مسؤول تتناقض مع غيره من المسؤولين وهي في غالب الاحيان ، تتضمن تشكيكاً بالحالة السياسية القائمة وادانة للحكم الجديد وتعريضا بالعملية السياسية وتجديفاً بقيمها وما تنطوي عليه من توجهات!

الى هنا والامر مألوف..!

لأن كل مسؤول يمثل حزبه أو ائتلافه او كتلته ولا احد منهم يراعي أي اعتبار للدولة التي يرأس أو يتولى في مرفق من مرافقها.

والامر المألوف ايضاً، ان احداً منهم لايشبه الآخر، لامن حيث القدرة على التعبير او الايمان بالديمقراطية او الاستعداد لادانة النظام السابق، او العمل اصلاً للاطاحة بما هو قائم ، واعادة انتاج دكتاتورية أخرى، وفقاً لوصفة اميركية مطلوبة او عربية مرغوبة يقال في السر ان مليارات الدولارات جاهزة لتمويل المتطوعين الحالمين بتحقيقها!

لكن ماهو مدعاة للتساؤل والاستغراب، ان لايبادر مجلس النواب ولو مرة واحدة للتوقف أمام هذه الظاهرة ، ويطالب بحكم مسؤوليته، قادة الدولة بالأفصاح عن مباحثاتهم وما دار في لقاءاتهم الثنائية مع ملوك ورؤساء ، والنتائج والالتزامات التي ترتبت على تلك المباحثات....!

بقي ان نتساءل، اليس حرياً بمجلس النواب ان يسأل اليوم – ونحن في عشية اطلاق الحملات الانتخابية – السادة رؤساء الكتل النيابية والانتخابية والقادة المسؤولين في مختلف مرافق الدولة من اين لهم هذه الملايين للصرف على نشاطاتهم وحملاتهم الانتخابية القادمة؟

أو ليس من حق العراقيين ان يتساءلوا كم من قادة الدولة والكتل والتجمعات السياسية ارتبطوا بولاءات ملزمة لدول عربية أو اجنبية مقابل دعم مالي سخي؟

ورحم الله من ابتكر شعار من اين لك هذا ، وله المغفرة لانه كان يعلم من اين كما نعلم نحن!

المدى